الأهرام

المصدر: البيان

التاريخ: ١٨ يونيو ١٩٩٢

اضواء على النظام الدولي الجديد

نهاية مفهوم العالم الثالث
طالما لم يعد هناك عالم ثان!

مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وظهور نظام عالمي يهيمن عليه قطب واحد، ينتهي عصر تقسيم العالم الى «عوالم» ثلاثة: العالم الاول بزعامة الولايات المتحدة، والعالم الثاني بزعامة الاتحاد السوفييتي - سابقا - والعالم الثالث المكون من الدول النامية والفقيرة.

فلم يعد من الممكن الحديث عن عالم ثالث بعد اختفاء العالم الثاني.. وتلك حقيقة لم يدركها الباحثون والمعلقون الذين ما يزالون يستخدمون مصطلح العالم الثالث.

كما ان الحديث عن دول عدم الانحياز اصبح وهما.. فلا وجود الان لمعسكرين مختلفين يدفع الدول النامية الى الحياد بينهما، واستخدام مصطلح عدم الانحياز. فعالم اليوم لا يعرف الحياد او عدم الانحياز.. بل يلزم جميع الدول التي كانت غير منحازة، بالانحياز والالتزام الكامل بما تحدده وتقرره القوى المسيطرة على النظام الدولي الجديد. تحت اسم جديد، اسمه الشرعية الدولية.

مصطفى طيبه

وتلك قضية كبيرة، ينبغي اولا القاء الاضواء على الظروف العالمية التي انبثقت من مراعاتها تعبيرات او مفاهيم العالم الثالث او عدم الانحياز.

* * *

خلال القرن التاسع عشر باكلمه، وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، كان مفهوم العالم تحدده الدول الاوروبية المسيطرة عليه. اي انه كان بالدرجة الاولى ينحصر في دول اوروبا المتقدمة، وعلى هامشه مستعمراتها او توابعها في القارات الثلاث، اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

ولم يكن للولايات المتحدة في ذلك الحين دور يذكر في تحديد مفهوم العالم. لكن اشتعال الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة كقوة كبرى وخاصة بعد امتلاكها للقنبلة الذرية، ادى الى تحولها نحو القارة الاوروبية، بل وقيادتها لدول اوروبا الغربية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية ضعيفة لا تستطيع الحفاظ على دورها القيادي القديم.

كما اسفرت هذه الحرب عن بروز الاتحاد السوفييتي سابقا كقوة كبرى اسهمت في هزيمة المانيا النازية، بل ومطاردة الجيش الالماني حتى اقتحام العاصمة برلين، وكانت اتفاقية يالطا عام ١٩٤٥ بين الحلفاء معبرة عن ظهور نظام عالمي يتكون من قطبين: دول اوروبا الغربية بقيادة الولايات المتحدة من ناحية، و الاتحاد السوفييتي ومعه دول شرق اوروبا من ناحية اخرى. ومن هنا ظهر ما اطلق عليه العالم الثاني.. المتمثل في القطب السوفييتي وحلفائه في مواجهة العالم الاول الامريكي الاوروبي الغربي.

ويختلف المعلقون حول اسباب اطلاق اسم العالم الثاني على الاتحاد السوفييتي وحلفائه. فقال البعض ان التقدم الاقتصادي هو العنصر الحاسم في هذه التسمية. فالعالم الامريكي الاوروبي كان متقدما اقتصاديا وتكنولوجيا، بينما الاتحاد السوفييتي ومعه دول شرق اوروبا - اي العالم الثاني - كان متخلفا في هذا الميدان.

وقال فريق آخر، ان ظهور الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى، جاء بعد ظهور وهيمنة اوروبا ثم الولايات المتحدة عل العالم. لذلك فان هذا المصطلح يشير الى ظهور عالم ثان، يتميز بخصائص فكرية واجتماعية وسياسية مختلفة ومتناقضة مع العالم الفكرية والاقتصادية والسياسية للعالم الاول.

وفي اعتقادي ان التفسير الثاني، هو الاقرب الى الانسان مع ظهور مصطلح العالم الثاني.

* * *

ومع انطلاق وتصاعد حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث: افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية، ظهر في الساحة الدولية ما اطلق عليه اولا الدول المستقلة حديثا، ثم الدول غير المنحازة واخيرا دول العالم الثالث. فمصطلح العالم الثالث، جاء من وجود عالمين يسيطران على مصير العالم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وظهور هذا المصطلح كان معبرا عن وضع عالمي محدد بتجسيد التمايز بين العالمين الاول والثاني. وباختفاء العالم الثاني، وانتهاء عصر النظام الدولي القديم الذي استمد معالمه من وجود تصارع قطبين وعالمين، لا بد ان يزول مصطلح او مفهوم العالم الثالث.

فمع تصاعد ملامح النظام الدولي ذو القطب الواحد ونهاية الحرب العالمية الثالثة الباردة التي استمرت اكثر من ٤٠ عاما بانتصار العالم الاول بقيادة الولايات المتحدة، وهزيمة خصمه من الداخل بالضربة القاضية.. دون الحاجة الى اطلاق رصاصة واحدة، يختفي ايضا مصطلح عدم الانحياز.. الذي نشا من اعماق صراع بين عالمين ونظامين مختلفين، اختارت الدول المستقلة حديثا، الحياد بينهما، وعدم الانحياز لاي منهما.

واذا كان لكل نظام دولي عرفه العالم اقطابه وتناقضاته، وأثره على جميع دول العالم، فان هدفنا من هذا المقال هو التركيز على مستقبل الدول التي كانت تسمى «العالم الثالث» في ظل النظام الدولي الجديد.. بعد اختفاء القطب الثاني، الذي كانت تعتمد عليه احيانا في ظل النظام القديم، او تستفيد من تناقضات القطبين، عندما كان كل قطب يحاول جذبها الى عالمه.

وهنا تبرز ثلاثة ميادين، ستنعكس عليها هذه التغييرات بما تحمله من اثار.. هي: الامم المتحدة، والمنظمات الاقليمية، ومحنة الديون والتخلف التكنولوجي لهذه الدول.

ونكتفي هنا بالميدان الاول، وهو الامم المتحدة.. على ان نتناول في مقال مقبل الميدانين الاخيرين.

وفي هذا الميدان - اي الامم المتحدة - نلاحظ التغير في اتجاهات هذه المنظمة الدولية، وبدء توظيفها لتنفيذ سياسة القطب الوحيد المنفرد بالسيطرة على النظام الدولي الجديد.. وقدرته على استخدام مجلس الامن ليكون أداته في تقرير معيار الشرعية، او التمرد عليها، لكل دول العالم.

ومن ابرز سمات هذه السيطرة، فرض معايير مزدوجة للنزاعات الدولية الاقليمية، مثل الصراع العربي الاسرائيلي، والصراع الامريكي الليبي.

في الصراع الاول يتم تجاهل العديد من قرارات الامم المتحدة، وقرارات مجلس الامن.. لتدخل كلها في باب القرارات غير الملزمة.. وتكون بعيدة عن الباب السابع لميثاق الامم المتحدة بقراراته الملزمة والمصحوبة بعقاب دولي صارم.

بينما يصبح الخلاف القانوني حول الجهة التي يجب ان يحاكم امامها متهمان ليبيان بتفجير طائرة امريكية من الموضوعات التي تدخل في الباب السابع للعقوبات.

ومثل هذا السلوك للولايات المتحدة، يعبر عن الكثير..وينذر بتحويل المنظمة الدولية الى أداة سياسية، تحمل العصا الغليظة لكل من تراه «متمردا» من دول العالم الذي كان ثالثا،ويحبط تطلعات هذه الدول في وجود عالم جديد، تتم فيه تصفية الخلافات والنزاعات الاقليمية والدولية من خلال التسويات السلمية، وقواعد القانون الدولي.

ومن جهة اخرى، فان مفهوم الشرعية الدولية يخضع لخلاف بين المفكرين وخبراء القانون الدولي. فهناك من يرى ان الشرعية الدولية تتمثل في المواثيق الدولية ومبادىء القانون الدولي، وان كل ما ينطق به مجلس الامن من قرارات، هو تعبير عن الشرعية الدولية، لانه لسان الشرعية الدولية.

بينما يرى فريق اخر من اساتذة القانون الدولي ان مجلس الامن هو مجرد أداة لتنفيذ الشرعية، وليس ناطقا باسمها، فممثل الشرعية الدولية، هو محكمة العدل الدولية

فالقانون الدولي يحدد بوضوح

حتى الان.. قد تكون الازدواجية في اتخاذ القرار هي الصفة الغالبة على شكل النظام الدولي الجديد.

ان هذه المحكمة هي الجهة التي تملك حق تحديد ما هو قانوني وشرعي، وما هو خارج عن نطاق القانون والشرعية.

لكن هذه الخلافات تراجعت بعد ظهور النظام الدولي الجديد احادي القطب، واصبح مفهوم الشرعية الدولية لا يتحدد على اسس قانونية، بل لاعتبارات سياسية، ولعل الموقف الاخير من ليبيا، هو خير تعبير عن هذه الحقيقة.

فمجلس الامن تجاوز حدود اختصاصه واتخذ قرارا سياسيا من نزاع قانوني، بينما يقرر ميثاق الامم المتحدة وبوضوح عرض هذه المشكلة على محكمة العدل الدولية وليس مجلس الامن. فالخلاف حول الجهة التي يجب ان يحاكم امامها المتهمان الليبيان هو خلاف قانوني، ينبغي معالجته في اطاره الصحيح بدلا من طرحه على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مجلس الامن، وكان هذا الخلاف يمثل تهديدا للسلام العالمي، وعدوان صريح لدولة على دولة اخرى مما يستوجب الالتجاء الى الباب السابع لميثاق الامم المتحدة، والزام جميع دول العالم بتنفيذ العقوبات ضد ليبيا باسم الشرعية الدولية.

* * *

والقضية الليبية هي مجرد مقدمة او مثال. فالمشاكل الدولية تعالج الان بمعايير لا ضابط ولا قانون لها.. بل تتحدد اساليب معالجتها، وفقا لما تراه الامم المتحدة في ظل الاوضاع العالمية الجديدة.

في ذلك العصر، كانت الجمعية العامة للامم المتحدة، والمنظمات الفرعية التابعة لها، تخضع لنفوذ الدول النامية.. وكانت الولايات المتحدة بصفة خاصة تشكو مما اسمته بالاغلبية العددية، وتلجأ الى استخدام حق الفيتو في مجلس الامن ضد ما تصنعه بسيطرة هذه الدول على المنظمة الدولية، بتاييد ومساندة القطب الثاني في النظام الدولي القديم، وهو الاتحاد السوفييتي، ووصل الامر الى حد ممارسة الضغط السياسي والمادي ضد الامم المتحدة، وبدأ بانسحاب الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وسنغافورة من منظمة اليونسكو، وبذلك فقدت ٣٠٪ من مصادر تحويل هذه المنظمة. وكان الانسحاب مصحوبا باتهام هذه المنظمة بانها اصبحت هيئة تخدم مصالح الدول الاشتراكية والنامية.

وتخضع للاغلبية العددية التي تتمتع بها هاتان الكتلتان، اي دول العالم الثاني ودول العالم الثالث.

لكن انهيار الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى وظهور النظام الدولي الجديد، احدث تغييرا في هذه المنظمة، تمثل في اختفاء صوت الجمعية العامة للامم المتحدة، وبروز مجلس الامن وحده بما يحمله من شعار اسمه الشرعية الدولية.

ففي عصر النظام الدولي القديم، كانت الدول الحديثة الاستقلال تستفيد من تناقضات التطبيق، واستطاعت هذه الدول خلال الفترة من الستينات حتى الثمانينات توحيد جهودها باشكال مختلفة خارج وداخل الامم المتحدة، فالمنظمات التابعة للامم المتحدة مثل اليونسكو، كانت تستخدمها دفاعا عن حقوقها في مواجهة القوى المسيطرة على اقتصاد وتجارة وثقافة واعلام العالم، وهي دول العالم الاول.

وخلال تلك الفترة ظهرت وتطورت منظمة الدول غير المنحازة، التي كانت تضم اكثر من مائة دولة. وتزايد نفوذ هذه الدول في الجمعية العامة للامم المتحدة، الذي تمثل في اصدار قرارات تاريخية، من بينها القرار الصادر عام ١٩٦٢، ويقضي بمنح الاستقلال للبلاد الواقعة تحت نير الاستعمار.

فضلا عن القرارات الخاصة بمقاومة التفرقة العنصرية، ومقاطعة دولة جنوب افريقيا، وادانة الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب بالامم المتحدة، ودعوة ياسر عرفات لالقاء خطاب امام الجمعية العامة، الى جانب عشرات القرارات المؤيدة للدول التي كانت تسمى غير منحازة، التي وقفت دائما مع العرب وضد اسرائيل، وتاييد القضية الفلسطينية.

لقد تراجعت الجمعية العامة للامم المتحدة عن دورها وعن احد قراراتها المهمة، وهو مساواة الصهيونية بالعنصرية.. حيث اندفعت اصوات الغالبية الساحقة من اعضائها تؤيد الغاء هذا القرار، وهي الاغلبية نفسها التي سبق ان اصدرت هذا القرار في ظروف عالمية مختلفة.

ذلك هو الاثر الاول للنظام الدولي الجديد، على دول كانت تسمى بالعالم الثالث فيما يختص بالامم المتحدة. فلم تعد هذه الدول قادرة على ممارسة دورها القديم. فاختفاء القطب الثاني يعني انفراد القطب الاول بالسيطرة على مجلس الامن واصدار ما شاء من قرارات دون تردد، تتخذ من الشرعية الدولية واجهة لها.

* * *

ومن ابرز الامثلة على تجاهل وظيفة الجمعية العامة للامم المتحدة، ان شهر يناير الماضي شهد انعقاد ما وصف باجتماع قمة لجميع اعضاء مجلس الامن، اي الاعضاء الخمسة الدائمين ممن يملكون حق الفيتو، والاعضاء العشرة المتغيرين. ورغم ان الهدف المعلن لهذه القمة، كان النظر في تطوير وتنشيط منظمة الامم المتحدة، باعضائها الـ ١٧٠ دولة، فان اصحاب الدعوة الى هذه القمة، وهم الدول الثلاث المسيطرة الان على المجلس، امريكا وبريطانيا وفرنسا، لم يدر بخاطرهم دعوة اعضاء الجمعية العامة لمناقشة هذه القضية، بل جرى تجاهل كامل لهم، وانحصر الاجتماع في الدول الـ ١٥ اعضاء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المجلس، وانتهى بمطالبة السكرتير العام للامم المتحدة بوضع تقرير يحدد فيه تصوره لما يجب ان تكون عليه الامم المتحدة في ظل التغيرات الدولية الجديدة.

والمفارقات المعبرة عن تراجع دور الجمعية العامة، المعبرة عن الدول النامية، وتصاعد منهج المعايير الزوجية التي تحكم قرارات مجلس الامن الان، كثيرة ومثيرة للعجب والتامل. فالولايات المتحدة، تستعين بمجلس الامن في الحالات التي تخدم او تتفق مع سياستها، وتتجاهله في الحالات التي تستلزم مراعاة «شعور» حلفائها، وخاصة اسرائيل.

لقد استعانت بمجلس الامن في كافة التحركات التي واجهت بها غزو العراق للكويت.. واستعانت به في القرار الخاص بليبيا. لكنها رفضت مشاركته او الالتجاء اليه بشان عملية السلام المتصلة بالصراع العربي الاسرائيلي.. بل ورفضت مشاركة الامم المتحدة رسميا في هذه العملية، واكتفت باشراك المنظمة الدولية، والمجموعة الاوروبية بصفتهما «مراقبين» فقط.. رغم ان عملية السلام تستند الى قرارات مجلس الامن، وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة.

* * *

والهدف من تضخيم دور مجلس الامن في الازمة الامريكية الليبية، وتحجيم دوره في الازمة العربية الاسرائيلية، لا يخفى على احد. فاسرائيل اعلنت انها لا تثق في الامم المتحدة، ولا تعترف بمؤتمر للسلام تشرف عليه المنظمة الدولية، وتفرض شروطها لمشاركتها في محادثات السلام، تنطلق من استبعاد الامم المتحدة ومجلس الامن!

وكان لاسرائيل ما أرادت .. الامر الذي دفع السكرتير العام للامم المتحدة الى رفض مشاركة الامم المتحدة «كمراقب» في محادثات موسكو، بسبب يصعب تجاهل منطقه. وهو ان من المستحيل شرعيا، ان تؤسس عملية السلام على قرارات الامم المتحدة، ثم ينحصر دورها في الحضور كمراقب لا يملك سلطة الاشراف او توجيه عمل هذا المؤتمر.

www.ethraadl.com